العدول في الإسناد وبلاغته في القرآن الكريم

د . صدِّيق مصطفى الريَّح

الأستاذ المشارك

بكليتي الآداب ـ جامعة الخرطوم و العلوم الإنسانية ـ جامعة الملك خالد

العدول أحد المذاهب البلاغية التي استخدمها العرب الأوائل ، وهو أسلوبٌ من القول يخرج فيه المتكلم عما هو مألوف في نظم الكلام إلى غير المألوف لغاية معنوية يقصدها المتكلم . ولتحقيق سمة جمالية في الكلام . ومما يساعد عليه النظام النحوي للغة العربية لما يتصف به من مرونة وخيارات ، وهو بهذا المفهوم يضفي على الكلام خصائص ومزايا لم تكن لو جرى الكلام على النمط المعتاد.

والعدول أسلوب راق من أساليب القول وفن الكلام، لا يتقنه إلا الموهوبون من أصحاب البلاغة والفصاحة ، ولا يقع على أسراره ولطائفه إلا من أوتي حظاً من الفهم والدراية في تدبر كلام العرب ، وأساليبهم في التعبير.

وللعدول صور كثيرة وأنواع متعددة ، يتناول هذا البحث جانبا واحدا من تلك الصور ، من خلال نماذج من القرآن الكريم لبيان الدواعي البلاغية والجمالية لاعتماده أسلوبا مطردا من أساليب التعبير فيه .

العدول لغة واصطلاحا:

جاء في معجم مقاييس اللغة: (عدل: العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء ، والآخر يدل على اعوجاج) [1].

وفي كتاب العين :(عِدْل الشيء: نظيره ... والعَدْل أن تَعْدِل الشيء عن وجهه فتميله ... وعَدَلْتُ الشيء أقمته حتى اعتدل ... وعدلت الدابة إلى كذا : أي : عطفتها فانعدلت . والعَدْل : الطريق ... والانعدال : الانعراج) [2] .

وفي لسان العرب : (وعَدَلَ الشيءَ يَعْدِلُه عَدْلاً وعادَله وازَنَه وعادَلْتُ بين الشيئين وعَدَلْت فلاناً بفلان إذا سَوَّيْت بينهما ... وعَدَلَ عن الشيء يَعْدِلُ عَدْلاً وعُدولاً حاد ، وعن الطريق جار ، وعَدَلَ إليه عُدُولاً رجع ، وما لَه مَعْدِلٌ ولا مَعْدولٌ أَي مَصْرِفٌ ، وعَدَلَ الطريقُ مال ... وفي الحديث " لا تُعْدَل سارِحتُكم " أَي لا تُصْرَف ماشيتكم وتُمال عن المَرْعى ولا تُمنَع ... والعَدْل أَن تَعْدِل الشيءَ عن وجهه تقول: عَدَلْت فلاناً عن طريقه ، وعَدَلْتُ الدابَّةَ إِلى موضع كذا ، فإِذا أَراد الاعْوِجاجَ نفسَه قيل : هو يَنْعَدِل أَي يَعْوَجُّ ، وانْعَدَل عنه وعادَلَ اعْوَجَّ) [3] .

والملاحظ على ما سبق اتفاق المادة اللغوية على أن من معاني العدول: الميل والانحراف ، أو التحول والانصراف ، وهي معانٍ شديدة الصلة بالمعنى الاصطلاحي الذي عرفه د. تمام حسان بأنه (خروج عن أصل ، أو مخالفة

لقاعدة ، ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدراً من الاطراد رقي بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها) [4].

مفهوم "العدول" في التراث :

أسلوب العدول يعد من سنن العرب التي حرصوا عليها في كلامهم ، وقد شاع في التراث اللغوي والنحوي والبلاغي وتعددت أنماطه، وأكثر العلماء من استخدامه في مؤلفاتهم ، ولكن بمسميات مختلفة اللفظ وإن اتفقت في الدلالة ، وقد ارتبط مفهوم العدول عندهم غالبًا بالتوسع في المعنى .

وممن استخدم مصطلح "العدول" بمعنى "الاتساع" سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، ونلاحظ أن "السعة" عنده تعني "المجاز" [5]، والمجاز لون من العدول من حيث هو خروج عن الأصل ؛ إذ المجاز انحراف بالمعنى عن الحقيقة لفائدة ، أو لنكتة بلاغية، وهو لم يبعد كثيرًا عن فهم البلاغيين من بعده ، فقد استخدم عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) "الاتساع" بهذا المعنى عند حديثه عن الكناية والاستعارة والمجاز في مواضع متفرقة من كتابه دلائل الإعجاز[6].

وتأثر بهذا الفهم - أعني العدول بمعنى المجاز – من جاء بعد سيبويه مثل أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، فإنه يعد كل عدول أو انحِراف عن مقتضى الظاهر من "المجاز"، والغاية التي أرادها أبو عبيدة مِن توسع مفهوم المجاز: هي التدليل على أن البيان القرآني المعجز لَم يَجِد في معجمه أو في أساليبه عن سنن العربية في التَّعبير والبيان "[7]. وعلى أساس تلك الغاية اقتصر تناوُل أبي عبيدة لظاهرة المجاز بوصفها لونًا من ألوان العدول على مجرَّد الإشارة إليها ، والاستشهاد لها بما ورد على مثالها من كلام العرب المنظوم والمنثور .

وعلى النهج نفسه يسير ابن قتيبة (ت276هـ) في كتابه " تأويل مشكل القرآن " ، فقال مقاربًا بين لغة الخطاب القرآني وغيره من أنواع الخطاب : (وللعرب المجازات في الكلام ، ومعناها طرق القول ومآخذه ، ففيها الاستعارة ، والتمثيل ، والقلب ، والتقديم والتأخير، والحذف ، والتكرار، والإخفاء والإظهار، والتعريض ، والإفصاح ، والكناية ، والإيضاح ، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد ، والواحد والجميع خطاب الاثنين ... وبكل هذه المذاهب نزل القرآن")[8] .

وابن قتيبة في كل هذه الأبواب يوافق سابقيه في أنَّ القرآن جاء على سنن العربية ، وأن لغة العرب عرفت كل هذه الأبواب ؛ لأن للغة العرب من الاتساع في المجاز ما ليس لسائر اللغات ، ويؤيد ذلك بالنصوص من شعر العرب ونثرهم .

أمَّا ابن جني (ت392هـ) فاستعمل مصطلحات: "العدول" و "الانحراف" و "الخروج عن الأصل ". و لقد عالج ابن جني كثيرًا من ظواهر الانحراف بالدلالة الحقيقيَّة إلى دلالات أخرى مجازيَّة، وقدم - لمن جاء بعده - مادة جيدة في مسألة الدلالة المجازية في بابه المعروف بـ "شجاعة العربية"[9] ، والذي يقول في باب يليه عن الفرق بين الحقيقة والمجاز (فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية) "[10].

وابن فارس (ت 395هـ) يفصل الحديث عن سنن العرب الذي يسلكونه في أشعارهم ومخاطباتهم والذي نزل به القرآن ، ويرى أن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب ، فيقول: (أين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب؟)[11] ، ثم يبين قيمة الاتساع فيقول : (لو أنه لم يُعلم توسع العرب في مخاطبتها لَعُيِيَ بكثير من علم محكم الكتاب والسنة)[12] ، يريد بذلك أن معرفة الاتساع والإلمام بخباياه شيء ضروري لمن يرغب في فهم النص القرآني وتذوقه ، وإلا فسيظل النص مستغلقا لا يُفهم .

إذن ؛ "العدول" - عند هؤلاء اللغويين والنحاة - هو كل انحراف عن أصل مثالي، يتحقق به التوسع في المعنى .

أما البلاغيون - ويكفي منهم عبد القاهر مثالا - فقد جاء معنى العدول مقرونا باللفظ عنده ، وهو يذكر القسم الأول من قسمي الكلام الفصيح : (فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة ، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر...) [13] . وهذا ينطبق بصورة واضحة على المعنى الذي نحن بصدده . وكذلك ينطبق على تعريفه للمجاز اللغوي حين يقول : (المجاز: مفْعَل من جاز الشيء يجوزه ، إذا تعداه ، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة ، وصف بأنه مجاز، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي ، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا) [14] .

وعلى هذا بنى من جاء بعده ، فافترضوا أصلا نموذجيا مستمدا من كلام العرب ، وجعلوه معيارا للعدول ، وسموه : الاستعمال الأصلي ، أو أصل الوضع أو مقتضى الظاهر ونحو ذلك ، وسموا كل خروج عليه عدولا .

مصطلحات ذات صلة بالعدول :

من المصطلحات ذات الصلة بظاهرة العدول التي تدور في كتب القدماء والمحدثين التحويل ، والاتساع، والمجاز،[15] والتغيير، والانحراف ، والتحريف، والخروج ، واللحن،[16] والنقل ، والانتقال ، والرجوع ، والالتفات ، والصرف ، والانصراف ، ومخالفة مقتضى الظاهر، وشجاعة العربية ، والحمل على المعنى ، والترك ، ونقض العادة[17]، فهذه المصطلحات كلها عندهم تتناول مفهوما واحدا هو العدول عن أصل مفترض إلى استعمال خاص .

وهو ما يقابل عند النقاد والدارسين المحدثين - خاصة الأسلوبيين- مصطلح الانزياح الذي (يتمثل في رصد انحراف الكلام عن نسقه المثالي المألوف ، أو كما يقول ج كوهين (الانتهاك) الذي يحدث في الصياغة ، والذي يمكن بواسطته التعرف على طبيعة الأسلوب ، بل ربما كان هذا الانتهاك هو الأسلوب ذاته ، وما ذلك إلا لأن الأسلوبيين نظروا إلى اللغة في مستويين الأول : مستواها المثالي في الأداء العادي ، والثاني : مستواها الإبداعي الذي يعتمد على اختراق هذه المثالية وانتهاكها) [18].

العدول في القرآن الكريم:

إنّ العدول في النص القرآني ، ليس خروجاً عن نظام العربية إنما هو استغلال أمثل لإمكانياتها ، فإسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي كما في قوله تعالى : (واشتعل الرأس شيباً) { مريم 5} تركيب مألوف يتفق مع النظام النحوي لكنه غير مألوف من الناحية الدلالية ، فالرأس لا يشتعل بالشيب ، لكن هذا التركيب الصحيح نحوياً المعدول دلالياً أدى معنى ثانياً بليغاً واسعاً لا يؤديه التركيب المألوف من الناحية الدلالية ، إذ يدل على كثرة الشيب في الرأس وسرعة انتشاره.

فإذن العدول في القرآن هو نظام العربية نفسه في أعلى درجاته البلاغية لأداء معانٍ لا تؤدى إلا في ضوء أنظمة العربية المختلفة : الصرفية والنحوية والبلاغية وغيرها. وهو بذلك أحد وجوه إعجاز القرآن ، وسر التحدي للبشر عامة الذين لم يبنوا لغاتهم على نظام مطرد معجز.

العدول في الإسناد :

وهو عند البلاغيين مجاز في الإسناد ، ويطلق عليه اسم المجاز العقلي . وحقيقة الإسناد بناء الجملة أو ضم الكلمة إلى الكلمة ليتألف من ذلك كلام مفيد ، وهذا الإسناد لا يأتي على أسلوب الحقيقة دائما ، فقد ينحو

المتكلمون إلى العدول بإسناد الأحداث والأفعال لغير فاعليها الحقيقيين ، وذلك حينما يتوسعون ويتجوزون بإجراء الإسناد على غير الطريقة المألوفة ، انطلاقا مع الخيال ، وتأنقا في أداء المعاني ، وبذلك ينقسم الإسناد إلى قسمين وضحهما الخطيب[19] هما :

1/ إسناد حقيقي : وهو إسناد الفعل أو ما في معناه[20] إلى ما هو له في الحقيقة وعلى هذا قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ) [لقمان 34] فالفعلان ينزل ويعلم قد أسندا إلى فاعلهما الحقيقي وهو الله تعالى.

2 / إسناد مجازي : وهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في الحقيقة كما في قوله تعالى : (فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ) [البقرة 16] ، إذ أسند الربح إلى التجارة بدلا من إسناده إلى أصحابها وهم الفاعل الحقيقي . وهذا ما يدخل في باب العدول ، وهو ما يسمى إسنادا مجازيا ، أو مجازا عقليا. وقد عرفه الخطيب قائلا: (هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول)[21]، وبذا يكون الفرق بين الإسناد الحقيقي والإسناد المجازى أنه في الحقيقي إسناد الفعل إلى ما هو له ، وفى المجازى إسناده إلى ملابس له. وعند العدول بإسناد الفعل إلى الملابس لا بد أن يكون هذا الإسناد بتأول ، أي قرينة تدل على أن المتكلم قد عدل وتجوز في الإسناد ، وقد تكون القرينة لفظية ، وهو ما عبر عنه عبد القاهر بإطلاق ما يكشف عن قصد المجاز فيه[22].

علاقـاته :

ولتحديد هذه العلاقات ينظر البلاغيون إلى ما بين الفعل والفاعل المجازي من تعلق وارتباط ، وواضح أنه إذا كانت هناك علاقة بين المسند من فعل أوشبهه والمسند إليه المجازي فإنه يلزم أن تكون هناك علاقة بين الفاعل المجازي والفاعل الحقيقي كما رأينا. فلذلك من البلاغيين من ينظر في العلاقة إلى الصلة بين الفعل وفاعله المجازى ، ومنهم من ينظر إلى الصلة بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى .

وفيما يلي وقفة عند أهم العلاقات التي أوردها الخطيب[23] مع الأمثلة القرآنية التي ذكرها العلماء ، ثم نضيف إليها بعض العلاقات التي لم يشر إليها الخطيب ، وفي كل نبين وجه العدول في الإسناد ، وما نتج من ذلك من مجاز يزخر بلطائف بيانية ، وأسرار بلاغية دقيقة أداها ذلك العدول في

الإسناد ، لكون العدول في الإسناد يحدث انحرافا ذهنيا عن المألوف لدى العقل ، وذلك مما يثير انتباه العقل والتفاته ليبحث عن الغاية التي لابد أن يكون بسببها قد حدث هذا العدول .

ففي قوله تعالى :(تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا)[إبراهيم 25] ، وقوله تعالى :(وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا)[الأنفال 2] ، أو قوله : (وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا)[الزلزلة 2] ، الأفعال قد أسندت إلى فاعل لا يُوجد الفعل ولا يقوم به ، ومن هنا فإن فيها عدولا عما تقتضيه العقول ، وذلك مما يثير الانتباه ، ويحرك الشعور ، ويلفت النظر إلى علاقة ما أسندت إليه بما كان حقها أن تسند إليه ؛ فيصل بذلك سامعها إلى الغاية التي يبتغيها المتكلم من وراء هذا العدول في الإسناد.

أ ـ الإسناد إلى السبب : وقد مثل له الخطيب بقولهم : " بنى الأمير المدينة "، وحقيقة الكلام بنى العمال المدينة بأمر الأمير، فعدل إلى إسناد البناء إلى الأمير ؛ لأنه سببه أو الآمر به على سبيل المجاز العقلي لعلاقة السببية[24]، وهذا ما يدل على مدى عناية الأمير ، واهتمامه بشأن المدينة حتى كأنه فاعل البناء . ومثله من القرآن الآية : (فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا) [القصص 38]. إذ أسند الإيقاد إلى هامان ، وهو إنما يحصل بأمره ، فيكون هو السبب فيه.

و العدول بإسناد الفعل إلى سببه يفيد قيام الفاعل المجازي الذي أسند إليه الفعل بدور رئيس في الجملة ، وقد يكون هو الركن الأساسي الذي لا يتم العمل بدونه ، ففي قوله تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ) [القصص 4] ، فقد جاء في هذه الآية إسناد تذبيح أبناء المستضعفين إلى فرعون، مع أنه لم يكن هو الذي يقوم بأعمال التذبيح، إنما كان يأمر جنوده بذلك فيطيعون أمره. والعلاقة هي السببية ، ليدل هذا المجاز العقلي بعبارته الموجزة على أن فرعون كان هو الآمر المطاع في أعمال تذبيح أبناء المستضعفين في مصر، وأن جنوده كانوا يقومون فعلاً بهذا العمل الإجرامي الشنيع، طاعة لسيدهم فرعون[25]. فأفاد هذا العدول في الإسناد أهمية صدور الأمر من فرعون ودوره في وقوع الفعل الذي لولاه ما حدث ، وأن جنوده مجرد منفذين ما أمروا به.

وكذلك في قوله تعالى :(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ)[إبراهيم 28] ، فقد جاء في هذا النص أن الذين بدلوا نعمة الله

كفرا أحلوا قومهم دار البوار لأنهم كانوا من العوامل الرئيسة التي جعلت قومهم يكفرون بربهم، فيدخلون جهنم . في حين أن الذي أحل هؤلاء وهؤلاء دار البوار - على سبيل العقوبة والمجازاة - هو الله تعالى جل شأنه ، فهنا عدول في الإسناد أي مجاز عقلي ملابسته التسبب عن طريق القيام بأعمال الإغواء والإغراء والمكر التي تغريهم وإن كانت استجابتهم تأتي من قبل إراداتهم الحرة [26].

ومن ذلك ما ذكره سيد قطب في تفسير قوله تعالى: (وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) [التوبة 124] إذ يقول : (إن السؤال يحمل رائحة التهوين من شأن السورة النازلة والتشكيك في أثرها على القلوب) [27] ويعد قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) جوابا حاسما لتأكيد دورها الرئيس في زيادة الإيمان .

وعند تأمل الآيات التي عدل فيها الإسناد إلى السبب نلحظ إلى جانب قضية بيان أهمية هذا السبب كذلك القصد إلى التركيز عليه بناء على هذه الأهمية ، فمما جاء في القرآن من هذا الضرب :

- قوله تعالى:(فَلَمَّا جَاءهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلا نُفُورً) [فاطر 42] ، فأسندت زيادة النفور إلى النذير ، وهو ما سماه الزمخشري إسنادا مجازيا (لأنه هو السبب في أن زادوا أنفسهم نفورا عن الحق وابتعادا عنه) [28]، والعلاقة السببية، وفى التجوز هنا بيان لأهمية النذير في زيادة نفورهم.

- ومنه قوله تعالى : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) [الأنفال 2] ، ففي الآية أسندت الزيادة إلى سببها وهو الإيمان، ولما كان الأصل في الإيمان وزيادته هو التوفيق الإلهي الصادر عن الله عز وجل ، علم بالضرورة أن نسبة زيادة الإيمان إلى الآيات بإضافتها إليه ، للتركيز عليها ، إعلاء منه تعالى لشأن هذه الآيات ، وبيان لتوقف زيادة الإيمان عليها . [29]. وكأن هذه الآيات المؤثر الحقيقي ، وإن كان الأثر من الله ، والتأثير بتوفيقه ، ولعل في ذلك إشارة واعية إلى النتائج الإيجابية المتوقفة علي تلاوة الآيات أو الاستماع إليها ، أو الإنصات لدقائقها ، فيكون الحث عليها بهذا الأسلوب الجديد ، وكأنه أمر بصيغة الإخبار ، وتحضيض عن طريق الإنباء[30] .

كما نجد في هذا الضرب من العدول توجها للحدث ذاته بإضفاء الفاعلية على من لا يتصف بها أصلا ، لكنه في الأصل هو سبب في حدوث الفعل كما في قوله تعالى : (فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىَ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ) [النساء : 15]. إذ جعل المتوفي هو الموت ، والموت لا يتوفى ، لأن المتوفي هو ملك الموت بأمر

الله تعالى ، فهو المتوفي الحقيقي (فنقل الفعل إلى الموت على طريق المجاز والاتساع ، لأن حقيقة التوفي هي قبض الأرواح من الأجسام)[31] . ولكن طوى ذكر الفاعل الحقيقي في هذا المجال ، وعدل عن إسناده إلى سببه تأكيدا على حقيقة الموت وطواعية حدوثه ، فكأنه يحدث ذاتيا ، ويقع تلقائيا[32] .

كما تظهر مزية المبالغة عند العدول في الإسناد إلى السبب ، وهذا ما لاحظه عبد القاهر عند إرادة تفخيم المعنى ، قارنا بين هذا النوع والمجاز المرسل من حيث اشتمال كليهما على هذه المزية [33] ، وقد كان الرماني من قبله قد ذكر أمثلة من هذا اللون في أثناء حديثه عن ضروب المبالغة ، فمن ذلك ما سماه بالضرب الثالث ، وهو إخراج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة ، كقول القائل: جاء الملك ، إذا جاء جيش عظيم له. وجعل منه قوله تعالى:(وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) [الفجر 22] قال: (فجعل مجيء دلائل الآيات مجيئا له على المبالغة في الكلام) [34]، كما ذكر منه أيضا قوله: (فَأَتَى اللّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ) [النحل 26] وقال : (أي أتاهم بعظيم بأسه فجعل ذلك إتيانا له على المبالغة) [35].

والذي ينبه إليه أن المجيء والإتيان هنا لأمر الله وقدرته وقوته وإرادته ، وليس لذاته القدسية ، لأنه لا يوصف بالذات المتنقلة تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، وإنما هذا على سبيل من قوله تعالى: (فَإِذَا جَاء أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ) [غافر 78] وقوله : (يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاء أَمْرُ رَبِّكَ) [هود 76] وقوله : (هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلآئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ) [النحل 33] .

وهنا نكتة بلاغية يجدر بنا تأملها ، فالله سبحانه وتعالى كما لا يجوز عليه المجيء بالوجه الذي بيناه ، فإن أمره لا يمكن أن يأتي أو يجيء إلا على وجه مجازي ، فأمر الله تعالى يصدر ، ولا يأتي ، وينفذ ولا يجيء ، ، ولما كان التعبير عنه في القرآن بالإتيان تارة ، والمجيء تارة أخرى ، دل ذلك (على تأكيد صدوره وكونه قدرا مقضيا ، قد أكد بالإتيان والمجيء للتعبير عن حتمية وقوعه جزما ، وتجسيد نفاذه فورا حتى شخص وكأنه قادم آت متمثل قائم) [36].

ب/ الإسناد إلى الزمان:

يمثل له البلاغيون بقولهم : " نهاره صائم" " وليله قائم "، إذ أسند الصوم إلى النهار، كما أسند القيام إلى الليل ، وأصل الكلام فلان صائم في النهار وقائم في الليل ، ولكنهم أسندوا الحدث إلى الزمان من حيث وقوعه فيه ويفيد هذا التجوز المبالغة في تمام الصيام وكمال القيام.

- ومنه قوله :(وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى) [الضحى 1- 2] والليل إن وصف هنا بالسكون عن طريق العدول في الإسناد فسكونه مجازي ؛ لأنه غير قابل للحركات المباشرة التي توصف بالهدوء حينا ، وبالفاعلية حينا آخر، وإنما المراد سكون الناس والأصوات فيه. وفى التعبير هنا دلالة على كمال ذلك الهدوء والسكون الذي يلف كل ما اشتمل عليه الليل[37].
- وقوله تعالى : (إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ)[هود 26]. يقول فيه الألوسي (ووصفه بالأليم أي المؤلم على الإسناد المجازي ؛ لأن المؤلم هو الله سبحانه نزل الظرف منزلة الفاعل نفسه ، لكثرة وقوع الفعل فيه فجعل كأنه وقع الفعل منه ، ولذا وصف العذاب بذلك في غير موضع من القرآن العظيم) [38].

أما سيد قطب فيرى بأن (اليوم ليس أليما إنما هو مؤلم والأليم اسم مفعول أصله مألوم !! إنما هم المألومون في ذلك اليوم ولكن التعبير يختار هذه الصيغة هنا لتصوير اليوم ذاته بأنه محمل بالألم، شاعر به فما بال من فيه) [39].

- وفى الآية : (إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا) [الإنسان 10] أسند العبوس إلى ضمير اليوم لأنه زمانه فوصف لذلك بصفة أهله من الأشقياء كما يقول الزمخشري[40] ، وفى هذا التعبير تصوير لهذا اليوم بشدة الهول وعظم الأمر حيث تعبس فيه الوجوه من شدة مكارهه .

وكذلك الحال في قوله تعالى : (فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا) [المزمل : 17] فقد أسند الفعل (يجعل) إلى ضمير اليوم، واليوم زمان يقع فيه الفعل ، وحقيقة الإسناد يوما يجعل الله فيه الولدان شيبا، فأسند الفعل إلى زمانه على سبيل المجاز العقلي. وهذا الإسناد يبين مدى الهول فكأن (اليوم هو الذي يفعل هذا من شدة هوله) [41] . بما فيه من أحداث مرعبة ، تملأ النفوس هولا يتسبب عنها لشدتها الشيب ،ولما كان هذا اليوم ظرفا لتلك الأحداث ، صح أن يسند الشيب [42] .

ونجد في بعض أمثلة هذا العدول بالإسناد إلى زمان الفعل ما يتحول به الزمان متحركا مشخصا ومجسدا ، مما يضفي على التعبير الحيوية والحركة التي ينتج منها قدر عظيم من التخييل المؤثر ، ومن ذلك في القرآن :

- قوله تعالى :(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا) [يونس 67]. فقد عدل إلى إسناد الإبصار إلى الزمن الذي يكون فيه وهو النهار[43] ، لعلاقة الزمنية ، وكما يقول سيد قطب : (والتعبير على هذا النحو تعبير مشخص وكأنما النهار حي يبصر ويرى ، وإنما الناس هم الذين يبصرون فيه ؛ لأن هذه هي الصفة الغالبة)[44].

- وقوله : (مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)[إبراهيم 18] فيعلق الزمخشري بقوله :(جعل العصف لليوم وهو لما فيه وهو الريح)[45] يقول الألوسي :(العصف اشتداد الريح وصف به زمان هبوبها على الإسناد المجازى كنهاره صائم وليله قائم للمبالغة)[46]، و التعبير هنا إلى جانب المبالغة يجسم معنى ضياع الأعمال سدى بحيث لا يقدر أصحابها على الإمساك بشيء منها ولا الانتفاع به ، وهو ما يجسده هذا المشهد العاصف المتحرك الذي يتحول فيه اليوم نفسه ليكون عاصفا . فيبلغ في تحريك المشاعر له ما لا يبلغه التعبير الذهني المجرد عن ضياع الأعمال وذهابها بددا[47] ؛ لأن في إسناد الفاعلية إلى اليوم ، توجيها للنفس لتركز في تصور شدة ذلك اليوم ، وعصف ذلك اليوم ، وحديث ذلك اليوم ، دون التفكير في أشياء جانبية ، فكأن المراد هو اليوم فنسب إليه العصف ، وقد يكون هذا التعبير على سبيل المبالغة في تصوير شدة الأمر ، وقيام العصف على أشده في ذلك اليوم ، مما يهم الإنسان ، فارتبط الحدث به نفسيا ، فعدل إلى إسناد الفعل إليه .

- وقول الله عزّ وجلّ :(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ) [هود 103] ، والشهود: هو الحضور المصحوب بإدراك الحواس فلا يكون إلا لشيء مجسم ، فجاء في هذا النصّ إسناد إمكانية المشاهدة لليوم ، مع أن اليوم اسم لزمن ، وهو لا يدرك بالحواس ، لكن الذي يشهد ويدرك بالحواس هو ما يحصل في اليوم من أشياء وأحداث ترى أو تسمع أو تلمس ، ولما كان كل شيء في ذلك اليوم سيكون مشهوداً محضوراً غير غائب ، كان إطلاق المشهوديَّةِ على اليوم تجسيما له للدلالة على هذه المشهودية الشاملة لكل ما فِيه بأوجز عبارة ، على سبيل المجاز العقلي[48].

ج/ الإسناد إلى المكان :

ويمثل له بقولهم[49]:" طريق سائر" و " نهر جار"، إذ أسند السير إلى ضمير الطريق والجري إلى ضمير النهر، والسائر هم الناس والذي يجرى هو الماء والطريق مكان للسير، والنهر مكان لجريان الماء فأسند الفعل إليهما تجوزا ، ويفيد هذا المجاز المبالغة في كثرة ازدحام الناس في الطريق ، وشدة اندفاع الماء في النهر حتى ليتخيل أن الطريق هو الذي يسير، وأن النهر هو الذي يجرى ، ومن ذلك قول الشاعر:

ملكنا فكان العفو منا سجية فلما ملكتم سال بالدم أبطح

فقد أسند الشاعر الفعل " سال" إلى الأبطح مبالغة في كثرة الدماء التي أريقت وأصل الإسناد : سالت الدماء بالأبطح .

ومنه في القرآن :

- قوله تعالى : (أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا)[القصص 57]. يرى ابه حيان بأن الإسناد هنا مجازي ؛ لأن الأصل في التعبير " حرماً آمنا ساكنوه "[50] أي أسند اسم الفاعل " آمنا " إلى الضمير العائد إلى الحرم ، والحرم مكان الأمن على سبيل الإسناد المجازي لعلاقة المكانية . ويفيد هذا التجوز في الإسناد المبالغة في كمال نعمة الأمن التي تفضل الله بها على سكان الحرم .

وقد ذكر العز بن عبد السلام مما يشبه الشاهد السابق عددا من الآيات في فصل سماه " وصف المكان بصفة ما يشتمل عليه ويقع فيه "[51] ، فمن ذلك قوله تعالى : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا)[إبراهيم 35] ، وقوله : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا) [البقرة 126] يقول: وصف البلد بالأمن وهو صفة لأهله. ومنه قوله تعالى :(إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ) [الدخان 51] يقول وصفه بذلك وهو صفة لأهله. وقوله تعالى : (بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ)[سبأ 15] ، وصفها بالطيب وهو صفة لهوائها.

- و في قوله جل ثناؤه : (أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ)[البقرة 25] يشير إلى المجاز هنا الزمخشري بقوله :(وإسناد الجري إلى الأنهار من الإسناد المجازي كقولهم : بنو فلان تطؤهم الطريق)[52]. يشير بهذا إلى أن النهر - وهو الوادي الذي تجرى فيه المياه - لا يجرى ، وإنما يجرى الماء والأنهار مكان له ، وذلك على سبيل الإسناد المجازي وعلاقته المكانية.

وقد جاء كثير من الآيات الكريمة وقد أسند فيها الجريان إلى الأنهار دون مائها فمن ذلك:(وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ)[الأنعام 6] ، وقوله : (وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا) [التوبة 72].

وتكمن بلاغة المجاز في هذه الآيات في أن المياه لكثرة فيضانها وشدة جريانها ترى وكأن محلها هو الذي يجرى ، أي أن الجري تجاوز الماء إلى مكانه ، وقد يكون في ذلك إشارة إلى أنها جارية في غير أخاديد[53] .

ولعل في كل هذا ما أشرنا إليه فيما سبق من المبالغة في كمال الصفة بحيث تتناهى حتى تصبح صفة للمكان الذي فيه صاحبه الحقيقي. وفي إسناد الجريان إلى الأنهار دون مائها وهو فاعل الجريان الحقيقي من عظيم التصوير الفني ، أضعاف ما في الاستعمال الحقيقي من الدلالة على المعنى المراد أداؤه تماما [54] .

ومن هذا اللون قوله :(فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا) [الرعد:17]. إذ أسند فيه السيلان إلى الأودية، مع أنَّ السيلان للماء فيها، ولكنَّنا حين نقف هذا الكلام نلمَس المقصود به من وراء ساتر المجاز، إذ أُسنِد السيلان للمحل ، وهو هنا الأودية ، ومع تحصيل المراد من وراء الساتر نحس بجمال، وبفكرة مضافة، وهي أن الناظر إلى تدفق الماء في الأودية ، وتدافع أمواجه ، يتوهم في لحظات الانبهار أن الأودية تجري أيضاً مع الماء ، وهذا معنى بديع يضفي على الكلام زينة ، ويصور حالة التخيل التي تعتري الناظرين المندهشين[55].

كما أن القيمة البلاغية والحسن لهذا النوع من العدول في الإسناد قد يتأتى من ناحية التخييل التي يشير إليها الزمخشري كما في قوله تعالى : (تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا) [التوبة 92] ، إذ يقول : (تفيض من الدمع كقولك تفيض دمعا وهو أبلغ من يفيض دمعها لأن العين جعلت كأن كلها دمع فائض) [56].

فمرجع الحسن في إسناد الفعل "تفيض" إلى الأعين ناشئ من تخييل أن المكان يقع منه الحدث ، وفيه من المبالغة أيضا التي ذكرناها وقوة التأثير ما ليس في غيره .

ومثل هذا واضح في قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا)[القمر 12] فأسند التفجير للعيون في المعنى وأوقع على الأرض في اللفظ

ليفيد معنى الشمول وأن الأرض قد صارت عيونا كلها. وكما يقول عبد القاهر: (ولو أجرى اللفظ على ظاهره فقيل : وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض لم يفد ذلك.. ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض) [57] .

وإن اكتفى عبد القاهر بناحية الجمال من ناحية النظم فسيد قطب يوضح لنا سر جمال التعبير من ناحية التخييل حين يقول بأن الجمال في الآية : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا) (هو هذه الحركة التخييلية السريعة ، التي يصورها التعبير ... حركة التفجير التي تفور بها الأرض في ومضة ، فهذه الحركة التخييلية تلمس الحس ، وتثير الخيال وتشرك النظر والمخيلة في تذوق الجمال) [58] .

ومن بلاغة هذا الضرب تلك الفاعلية التي يكتسبها المكان من هذا العدول في الإسناد ، وهي فاعلية تكسب المكان أوصافا تتناسب مع السياق ، وتثري المعنى كما جاء في الآية : (اللّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ)[الرعد 8]. يقول الزمخشري : (فأسند الفعل إلى الأرحام وهو لما فيها) [59] أي الجنين ، فالأرحام لا تغيض ولا تزداد ، وإنما الذي يطلق عليه هذا الوصف هو الجنين الذي بداخل الرحم وهو مكانه ، فالإسناد مجازي وعلاقته المكانية ، وفيه تنويه بشأن الأرحام وتصويرها كأنها هي فاعلة الزيادة والنقصان.

- وقوله تعالى :(وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا)[الزلزلة 2] ، أسند الإخراج إلى الأرض مجازا ؛ لأن المخرج هو الله سبحانه وتعالى والأرض مكان لهذا الإخراج ، وليست فاعله فالعلاقة المكانية . وفي هذا الإسناد تخييل محرك ومثير، فأنت ترى الأرض فاعلة جاهدة تخرج ما يثقلها من أجساد ومعادن وخلافهما مما حملته طويلا وكأنها تتخفف من هذه الأثقال ، والتعبير يصورها فاعلة تقذف بشدة ما بداخلها من أثقال في مشهد حي يخلع القلوب مضيا في تقرير تلقائية الحدث ، كأنه في غير حاجة إلى محدث ، وتركيزاً للانتباه فيه" [60].

د/ الإسناد إلى المفعول :

ويقصد به إسناد ما بُني للفاعل إلى المفعول كقولهم "سر كاتم" أي مكتوم وذلك مبالغة في كتمانه وإخفائه إذ الأصل: " كتم الرجل السر "، فلما أريد المبالغة في حفظ السر وكتمانه أسند الفعل إلى مفعوله فقيل " سر كاتم" وتجوزوا في الإسناد لبيان أن الكتمان بلغ مبلغا صار فيه السر كاتما لا مكتوما. ومثله : " منزل عامر "، " وأمر

يائس "، و " طريق مضيء " ، فالمنزل يكون معمورا، والأمر ميئوسا منه، والطريق مضاء، وقد مثل الفراء[61] لهذا الضرب بقول الشاعر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فهو يطلب من المهجو أن يظل قاعدا فهو المطعوم المكسو أي الذي يطعمه غيره ويكسوه ، وأسند الشاعر " الطاعم والكاسي" إلى ضمير المفعول مبالغة في تحقيره والحط من شأنه والاستهزاء به.

- ومنه قوله جل وعلا : (أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ)[البقرة 16]. فالتجارة ليست هي الفاعل الحقيقي للفعل المنفى " ربح" فعدل إلى إسناد الفعل المنفي إليها لتلبسه بها من حيث وقوعه عليها ، والأصل " فما ربحوا في تجارتهم"، والعلاقة التي صحّحت هذا الإسناد . ولا يخفى ما أداه هذا العدول من إيجاز مع (المبالغة في تخسيرهم لما فيه من الإشعار بكثرة الخسار وعمومه)[62]، وفوق ذلك نجد أن التعبير فيه إشارة إلى معنى دقيق هو (أنه ينبغي لصاحب العقل ، والدين أن يدع هذه البيعة المذكورة في قوله : (اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى) حتى ولو كانت سببا أكيدا للربح ، فما بالك بها ، وهي ليست رابحة)[63].

- ومنه قوله تعالى : (قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ) [هود 43] يقول القرطبي بأن عاصما بمعنى معصوم مثل ماء دافق أي مدفوق، ويستشهد على ذلك بقول الشاعر:

بطئ القيام رخيم الكلام أمسى فؤادي به فاتنا

أى مفتونا[64]. وعلى قوله هذا يكون قد أسند اسم الفاعل " عاصم" إلى ضمير اسم المفعول على سبيل الإسناد المجازي لعلاقة المفعولية. والتعبير يفيد المبالغة في نفى العصمة عمن كفر.

وإلى جانب المبالغة في هذا الضرب من العدول في الإسناد نجد كذلك التوكيد ، الذي يأتي في هذا اللون متضمنا دعوى مؤيدة ببرهانها ، فمثلا الآية السابقة : (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ) فيها توكيد لنفى العصمة عمن كفر، وبالضرورة إذا انتفى وجود العاصم انتفى كذلك وجود المعصوم . فالعبارة بذلك كأنها قضية مصحوبة بدليلها. وهذا مفهوم من كلام عبد القاهر حين قال عن هذا المجاز: (وإثبات ما أثبت للفرع الذي ليس بمستحق يتضمن الإثبات للأصل الذي هو المستحق ، فلا

يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل حتى يبدأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له) (65).

ومضمون عبارته هذه أن الإسناد إلى الفاعل المجازي تأكيد لصدور الفعل من الفاعل الحقيقي ؛ لأنه إذا صح أن يكون الفعل من الفاعل المجازي - أي الفرع - فإن حدوثه من الفاعل الحقيقي - أي الأصل – آكد . ومثال ذلك قوله تعالى:(فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)[الحاقة 21] والذي يرضى هو صاحب العيشة وليست العيشة نفسها ، وأصل التعبير عيشة راض صاحبها ، فأسند الرضا إلى العيشة لملابسة الرضا لها من حيث وقوعه عليها ، ويفيد المجاز هنا المبالغة في بيان النعيم الذي أعده الله للمؤمنين في الجنة حتى (أن تلك العيشة لما كانت بحيث يرضى الإنسان فيها حاله جاز أن توصف هي بالرضا فيقال راضية) (66). فإثبات الرضا إلى العيشة وهى الفرع تؤكد رضا صاحبها وهو الأصل . وفوق ذلك نجد في هذا الإسناد توكيدا لشدة الارتباط بين العيشة وصاحبها مما يصحح أن توصف هي بالرضا.

ومما تلفت النظر إليه الدكتورة بنت الشاطئ في بلاغة هذا الضرب من العدول في الإسناد أنه حين يريد المجاز القرآني تنبيه العقول ، وتوجيه المشاعر نحو الحدث بالذات ، فإنه يشير إليه وحده ليثير الانتباه حوله ، فيضفي صفة الفاعلية على غير الفاعل حينا ، وسمة الإرادة على غير المريد حينا آخر ، ويضيف ضجيج الحركة على غير المتحرك ، عن طريق العدول عن صيغة الفاعل إلى المفعول ، ويتجلى ذلك في قوله تعالى : (يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ * قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ * أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ * يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ * أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً * قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ * فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ *) [النازعات 6- 14].

فنحن هنا أمام هذه الألفاظ : الراجفة ، الرادفة ، الحافرة ، الخاسرة ، الساهرة ، وكلها بصيغة الفاعل مع أن الأصل أن تكون بصيغة المفعول ، فالأرض مرجفة لا راجفة ، وأن التابعة مردفة لا رادفة ، وأن حفرة القبر محفورة لا حافرة ، وأن الكرة خسر أصحابها ، وأن الساهرة سهر أربابها ، وعدول القرآن عن هذا الأصل بمثل هذا الاطراد ظاهرة أسلوبية لا يهون إغفالها ، قد يكون المراد وهي تتكرر في القرآن لفت النظر نحو الحدث بما له من طواعية وتلقائية مستغنيا فيه عن ذكر المحدث وهو الله تعالى ، فالأرض راجفة وهي مرجوفة ، والرادفة التابعة وهي مردوفة ، وهكذا القول بالنسبة للحافرة والخاسرة والساهرة ، فهنا طواعية تتمثل في أن ترجف الأرض ذاتها ،

وهنا تلقائية تغني عن ذكر المحدث جل شأنه ، بما أودع سبحانه في الأرض من قوة التسخير لما يريد لها ، وهنا أيضا مباغتة ، لا يدري معها الإنسان يوم القيامة ، وتركيز للانتباه في أخذ الرجفة بحركة تلقائية ، صائرة إلى ما سخرت له[67].

وتأخذ بنت الشاطئ على أكثر المفسرين عدم الانتباه إلى هذا الملحظ الدقيق ، وهذه الظاهرة الأسلوبية المطردة ، وانشغالهم بالخوض في تفصيلات الفاعل ، وتأويل صدور الفعل عنه[68].

كما قد يفيد هذا اللون من العدول في الإسناد المدح أو الذم فمن ذلك ما ذكره الطبري حين وقف عند قوله تعالى : (عيشة راضية)[الحاقة 21] فقال : (فوصفت العيشة بالرضا وهى مرضية لأن ذلك مدح للعيشة والعرب تفعل ذلك في المدح والذم فتقول: هذا " ليل نائم " و"سر كاتم " و"ماء دافق" فيوجهون الفعل إليه وهو في الأصل مفعول لما يراد من المدح أو الذم)[69].

وفي قوله جل شأنه :(فَلْيَنظُرِ الإنسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ) [الطارق 5-6] نجد أن الدفق أسند إلى الماء ، وهو لصاحبه على سبيل الإسناد المجازي ، ويقرر الطبري أن هذا التعبير من استعمالات العرب الأصيلة وهو مما أخرجته العرب بلفظ فاعل وهو بمعنى المفعول ، ويقال إن أكثر من يستعمل ذلك من أحياء العرب سكان الحجاز إذا كان في مذهب النعت[70].

أما الشريف الرضي فينظر إلى هذا المجاز ليحلله من طريق آخر حيث يقول :(وعندي في ذلك وجه آخر، وهو أن هذا الماء لما كان في العاقبة يؤول إلى أن يخرج منه الإنسان المتصرف القادر المميز جاز أن يقوى أمره فيوصف بصفة الفاعل لا صفة المفعول ، تمييزا له عن غيره من المياه المهراقة ، والمائعات المدفوقة وهذا واضح عند تأمله[71]. فيشير بذلك إلى إكسابه الفاعلية الذاتية تنويها بشأنه ، وتمييزا له عن غيره مما لا يؤول إلى شيء في قيمة الإنسان .

هـ/ الإسناد إلى الفاعل :

وهو أن يعدل إلى إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل ، ويمثل له الخطيب القزويني[72] بقولهم "سيل مُفْعَم" فالمفعَم هو المملوء والسيل في حقيقته مُفعِم أي مالئ ، والوادي هو الذي يُفعَم أي يملأ بالماء ، وأصل الإسناد : أفعم السيل الوادي ، فعدلوا في الإسناد فجعلوا

السيل مفعما على سبيل الإسناد المجازي ، لعلاقة الفاعلية ، لإفادة المبالغة في فيضان الماء وامتلاء الوادي به حتى أصبح السيل مملوءاً لا مالئا، ومثل ذلك قولهم : " ماء مغمور " والأصل أن يكون الماء غامرا وليس مغمورا ، فاستعمل اسم المفعول هنا بمعنى اسم الفاعل لعلاقة الفاعلية . وفى القرآن نجد العدول في الإسناد إلى هذا النوع مرتبطا في الغالب بالمبالغة في أداء المعنى أو توكيده أو بهما معا ، ومن ذلك :

- قوله تعالى :(إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا)[مريم 61] . وهو عند المفسرين :

(مفعول في اللفظ بمعنى آت)[73]، أي أسند اسم المفعول مأتيا إلى ضمير الوعد الذي هو فاعله حقيقة ؛ لأنه يأتي ولا يؤتى ، ولكنهم تجوزوا وأسندوا اسم المفعول إلى ضمير الفاعل للملابسة بين الفاعل الذي هو الوعد والمأتى الذي هو اسم مفعول لعلاقة الفاعلية، ويفيد التجوز هنا (التأكيد بأن وعد الله عباده منجز)[74]. وكأن الوعد يسعى إلى الناس الذين يسيرون إلى قدر الله فيهم[75] .

- وقوله تعالى : (فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ) [محمد 21] العزْم على القتال والإلزامُ به من شأن الرَّسُول صلى الله عليه وسلم ، ثم من شأن أولياء الأمر من بعده ، فالأمر هو أمرهم . وقد جاء في هذا النص إسناد العزم إلى الأمر، بدل إسناده إلى صاحب الأمر على طريق المجاز[76] ، والأسلوب الحقيقي هو: فإذا عزم الإنسان على الأمر، والعلاقة فاعلية وقد حقق الأسلوب المجازى تأكيد أن الأمر واقع لا محالة . كما أن في هذا العدول إشعارا بأن الضرورة أو المصلحة الشديدة لجماعة المسلمين هي التي تجعل ولي الأمر يعزم الأمر بالقتال إلزاماً، حتى كأن أمر المسلمين العام هو صاحب العزم ، وهذا معنى دقيق قد أدته العبارة القرآنية بأبلغ إيجاز[77].

- وقوله تعالى : (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا)[الإسراء 45] وهنا يرى الزمخشري أن قوله تعالى " حجابا مستورا " كقولهم "سيل مفعم"[78]، أي من إسناد اسم المفعول إلى الفاعل فيكون على ذلك قد عدل إلى إسناد اسم المفعول "مستورا" إلى ضمير الفاعل ؛ لأن الحجاب يكون ساترا وليس مستورا . ويفيد الإسناد هنا المبالغة في وصف (كبراء قريش الذين يستمعون إلى القرآن ولكنهم يجاهدون قلوبهم ألا ترق له ويمانعون فطرتهم أن تتأثر به)[79] بالطغيان والمكابرة إلى حد أنهم لم يعودوا مستورين بالحجاب ، بل صار الحجاب هو المستور بطغيانهم .

- وقوله جل وعلا :(وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لا يُوَلُّونَ الأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْؤُولا) [الأحزاب 15]. أسند اسم المفعول " مسئولا " إلى ضمير العهد والعهد لا يسأل بل المسئول صاحبه ، فكان ذلك على سبيل المجاز العقلي والعلاقة الفاعلية ، والعدول في الإسناد هنا يفيد كمال المبالغة في وجوب الالتزام بالعهد ، وفوق ذلك التأكيد فإذا كان العهد يسأل فمن الأولى سؤال صاحبه ، مع ما في الكلام من التوعد[80] .

- ومنه : (وَإِذَا الموءودة سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ)[التكوير 8 -9] فأسند الفعل المبنى للمجهول "سئلت" إلى ضمير الموءودة وهى لن تسأل بل وائدها هو الذي يسأل والإسناد مجازي علاقته الفاعلية.

وتظهر لنا فائدة التجوز هنا في قول الألوسي بأن الموءودة تسأل (دون الوائد مع أن الذنب له دونها لتسليتها وإظهار كمال الغيظ والسخط لوائدها وإسقاطه عن درجة الخطاب والمبالغة في تبكيته ، فإن المجني عليه إذا سئل بمحضر الجاني ونسبت إليه الجناية دون الجاني كان ذلك بعثا للجاني على التفكر في حال نفسه وحال المجني عليه فيرى براءة ساحته وأنه هو المستحق للعتاب والعقاب وهذا نوع من الاستدراج واقع على طريق التعريض كما في قوله تعالى :(أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ)[المائدة 116]) [81].

و/ الإسناد إلى المصدر :

من ذلك عبارة : " ثارت ثورته "، " وضل ضلاله "، فقد عدل بأسناد الفعل في كل مثال إلى مصدره إسنادا مجازيا، وهذا المصدر ليس هو الفاعل الحقيقي ، بل الفاعل الحقيقي هو الرجل الذي يثور ويضل ، والعلاقة المصدرية. وقد يمثل لهذا النوع أيضا بقولهم[82]: شعر شاعر، كما جعل منه قول أبى فراس:

سيذكرني قومي إذا جد جدهم وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

فأسند الفعل " جد " إلى مصدره " جدهم " وهو ليس الفاعل الحقيقي، وإنما الفاعل الجاد أي الرجل الذي يجد فالإسناد هنا مجازي علاقته المصدرية.

ويذكر هذا النوع العز بن عبد السلام في فصل وصف الأعراض بصفة من قامت به فيقول : (قولهم هذا شعر شاعر، ووصفوا الشعر

بصفة الشاعر مبالغة ومثله قولهم جد جده وصفوا الجد بصفة الجاد) [83] ، ولم يأت بشاهد له من القرآن على غير عادته.

ولكننا لا نعدم في كلام بعض العلماء ما يشير إلى وجوده على نحو ما، فها هو الزمخشري يقف عند قوله تعالى : (صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا) [البقرة 69] قائلا : (فهلا قيل صفراء فاقعة وأي فائدة في ذكر اللون (قلت) ، الفائدة فيه التوكيد ؛ لأن اللون اسم للهيئة وهى الصفرة فكأنه قيل شديدة الصفرة صفرتها، فهو من قولك جد جده وجنونك مجنون) [84]. ويرى بعضهم أنه ليس من المجاز العقلي في شيء. وأن تمثيل صاحب الكشاف بقوله جد جده فهو تنظير في مجرد إفادة التأكيد[85].

ويشير أبو السعود إلى خاصية التوكيد هذه حينما عرض للآية : (إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا)[البقرة 69] فقال : (الفقوع نصوع الصفرة وخلوصها ولذلك يؤكد به ، ويقال أصفر فاقع كما يقال أسود حالك ... وفى إسناده إلى اللون مع كونه من أحوال الملون لملابسته به ما لا يخفى من فضل تأكيد ، كأنه قيل صفراء شديدة الصفرة صفرتها كما في جد جده) [86].

ويقف الزمخشري عند الآية : (أُوْلَئِكَ فِي ضَلاَلٍ بَعِيدٍ) [إبراهيم 3] فيقول: (فإن قلت: فما معنى وصف الضلال بالبعد؟ قلت هو من الإسناد المجازي ، والبعد في الحقيقة للضال لأنه هو الذي يتباعد من الطريق) [87] ، ويزيد الألوسي الأمر وضوحا بقوله :(... أسند فيها إلى المصدر ما هو لصاحبه مجازا كجد جده ، إلا أن الفرق بين ما نحن فيه وذلك أن المسند إليه في الأول مصدر غير المسند ، وفى ذاك مصدره ، وليس بينهما بعد) [88]. وواضح أن التعبير يفيد المبالغة في تأكيد بعد الضال عن سبل الهدى .

صور إضافية :

ما ذكرناه فيما سبق من صور العدول في الإسناد هي التي تدور في كتب البلاغة التي اعتمدت على تعريف الخطيب للإسناد المجازي - أي المجاز العقلي - الذي جاء في صدر هذا البحث ، وجعل فيه الإسناد مقيدا بالفعل أو ما في معناه فقط ، ولكننا إذا أعدنا النظر في تعريف عبد القاهر لهذا الضرب من المجاز وهو : (كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول) [89] لوجدنا أن

هذا النوع من المجاز يتسع لملابسات وعلاقات أخر بخلاف التي ذكرها الخطيب .

وقد التفت د. محمد أبو موسى إلى أن المجاز العقلي عند الزمخشري - الذي اعتمد على تعريف عبد القاهر- قد اتسع لكل إسناد ولكل ملابسة[90] ، وهو القائل : (لأن المجاز الحكمي يكتفى فيه بنوع من الملابسة) [91] يعنى بذلك أن الإسناد في هذا المجاز يكتفى فيه بنوع من الملابسة ليصح الإسناد ، ولذلك يشمل كثيرا من التراكيب التي تعتمد ألوانا من الملابسات التي تصح بها الروابط والأسانيد ، وهذا ما يتناسب مع موضوعنا أي مفهوم العدول في الإسناد ، إذ تتعدد صوره لتؤدي معظم الأغراض البلاغية التي لاحظناها في العلاقات الأساسية . ومن تلك الصور الإضافية :

1 - إسناد الفعل إلى الجنس كله ، وهو في الحقيقة مسند إلى بعضه :

وذلك كما في قوله تعالى: (فَعَقَرُواْ النَّاقَةَ)[الأعراف 77] ، يقول الزمخشري : (أسند العقر إلى جميعهم ؛ لأنه كان برضاهم ، وإن لم يباشره إلا بعضهم[92] ، وقد يقال للقبيلة الضخمة أنتم فعلتم كذا ، وما فعله إلا واحد منهم) [93] .

وهذا الإسناد يفيد أن الخطيئة كتبت على الجميع ، فهم مؤاخذون جميعا بهذا الإثم العظيم كما أشار إلى ذلك سيد قطب[94] في قوله تعالى: (فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ)[الشعراء 157].

ومما ذكره الزمخشري من هذا النوع كذلك قوله تعالى :(وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً)[الأعراف 148] فقال معللا لنسبة الفعل لقوم موسى وهو لأحدهم : (لأن رجلا[95] منهم باشره ووجد فيما بين ظهرانيهم ، كما يقال بنو تميم قالوا كذا ، وفعلوا كذا والقائل والفاعل واحد ؛ ولأنهم كانوا مريدين لاتخاذه ، راضين به ، فكأنهم أجمعوا عليه) [96].

ومثله ما ذكره ابن حيان في الآية :(وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[مريم 66] إذ أسند القول إلى جنس الإنسان كله ، وهو لرجل واحد[97] ، فهذا عنده من إسناد المقالة للجنس بما صدر من بعضهم[98].

وواضح أن العدول في الإسناد من هذا النوع يفيد تعظيم الجرم ، وإشراك الجميع فيه لموافقتهم عليه ، فهم والفاعل الحقيقي سواء .

2 ـ إسناد الفعل إلى الجارحة التي هي آلته: كقولنا : " هذا ما قاله لساني " فأسند القول إلى آلته وهى اللسان لمزيد من التوكيد.

من ذلك قوله تعالى عن الشهادة : (وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)[البقرة 283]. يقول الزمخشري:(فإن قلت : هلا اقتصر على قوله آثم ؟ وما فائدة ذكر القلب والجملة هي الآثمة لا القلب وحده ، قلت : كتمان الشهادة هي أن يضمرها ولا يتكلم بها ، فلما كان آثما مقترفا بالقلب أسند إليه ؛ لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ ، ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد : هذا مما أبصرته عيني ، ومما سمعته أذني ، ومما عرفه قلبي) [99].

والتعبير عنده يدل على أن الإثم تمكن من أصل نفسه ، وملك أشرف مكان فيها، وفوق ذلك يدل على أن كتمان الشهادة ليس من الآثام المتعلقة باللسان فقط .

3 ـ إسناد الفعل إلى ما له مزيد اختصاص وقربى بالفاعل الحقيقي: وذلك في قوله جل ثناؤه : (إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ) [الحجر 60] قال الزمخشري :(فإن قلت فلم أسند الملائكة فعل التقدير وهو لله وحده إلى أنفسهم ولم يقولوا قدر الله (قلت) : لما لهم من القرب والاختصاص بالله الذي ليس لأحد غيرهم ، كما يقول خاصة الملك دبرنا كذا، وأمرنا كذا ، والمدبر هو الملك لا هم ، وإنما يظهرون بذلك اختصاصهم) [100].

وفى قوله تعالى: (وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ)[البقرة 143] ، وبما أن الله تعالى علمه سابق بكل شيء يكون المعنى : ليعلم رسول الله والمؤمنون ، ويعلل الزمخشري لهذا العدول في إسناد العلم بقوله : (وإنما أسند علمهم إلى ذاته لأنهم خواصه وأهل الزلفى عنده) [101].

إذن في مثل هذا العدول بيان لمكانة الفاعل المجازي من الفاعل الحقيقي .

4 ـ إضافة الشيء إلى ما له تلبس به: ويسمى هذا النوع بالنسبة الإضافية كما ذكر ابن يعقوب المغربي[102] ، فإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه مجاز، لأنه جاز موضعه الأصلي كما قال التفتازاني[103].

ونجد هذا الضرب في نحو قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[سبأ 33]. والتقدير بل مكركم في الليل والنهار ، فأضيف المكر إلى الليل والنهار ، وهما زمان له ، وكان حقه أن يضاف إلى الناس. وقد أشار إلى وجود المجاز في الآية هذه الزمخشري حين قال : (ومعنى مكر الليل والنهار مكركم في الليل والنهار فاتسع الظرف بأجرائه مجرى المفعول به ، وإضافة المكر إليه أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي) [104].

ويذكر الشريف الرضي أن سر جمال هذا التعبير - أي إسناد المكر إلى الليل والنهار عن طريق ملابسة الإضافة - أن فيه زيادة فائدة وهى دلالة الكلام على أن مكرهم كان متصلا غير منقطع في الليل والنهار[105].

وجعل الزمخشري من هذا اللون أيضا قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا) [النساء 35] فيشير إلى وجود المجاز ومشابهة هذا المثال لسابقه بقوله : (أصله شقاقا بينهما فأضيف الشقاق إلى الظرف على طريق الاتساع كقوله : بل مكر الليل والنهار) [106].

ويوضح لنا الألوسي الأمر أكثر بقوله : (وإضافة الشقاق إليهما إما لإجراء الظرف مجرى المفعول كما في قوله : يا سارق الليلة أهل الدار، والفاعل كقولهم : صام نهاره ، والأصل شقاق بينهما ... فللملابسة بين الظرف والمظروف نزل منزله الفاعل أو المفعول ، وشبه بأحدهما ثم عومل معاملته في الإضافة إليه) [107].

5 - وقوع الفعل المتعدي على غير ما حقه أن يقع عليه: ويسمى ابن يعقوب المغربي هذا النوع بالنسبة الإيقاعية[108] ، وفيه يقول التفتازاني : (فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز، فكذلك إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه مجاز أيضا) [109].

وقد أشار الزمخشري إلى هذا النوع في قوله تعالى :(وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ) [الشعراء 151] فقال : (جعل الأمر مطاعا على المجاز الحكمي) [110] والأصل في التعبير ولا تطيعوا المسرفين بسبب أمرهم ، وقد وقع الفعل "تطيعوا" على المفعول "أمر" على سبيل الإسناد المجازي.

6 ـ وصف الشيء بوصف صاحبه: ويسمى هذا النوع بالنسبة الوصفية، فكما كان إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز ، فكذلك وصف الشيء بغير ما حقه أن يوصف به مجازا أيضا(111).

ومما ذكره الزمخشري من هذا النوع الآية : (تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ)[يونس 1] فيقول : (ذو الحكمة لاشتماله عليها ونطقه بها ، أو وصف بصفة محدثه) (112). فالحكمة في الحقيقة ليست وصفا للكتاب وإنما هي وصف لصاحب الكتاب.

ويذكر ابن عاشور عدة معان منها ما يدخل في هذا الضرب من صور العدول ، وذلك قوله :(وإما بمعنى ذي الحكمة لاشتماله على الحكمة والحق والحقائق العالية، إذ الحكمة هي إصابة الحق بالقول والعمل فوصف بوصف ذي الحكمة من الناس على سبيل التوسع الناشئ عن البليغ كقول الأعشى:

وغريبة تأتي الملوك حكيمة قد قلتها ليقال من ذا قالها

وإما أن يكون وصف بوصف منزله المتكلم به ، كما مشى عليه صاحب الكشاف) (113) .

7 ـ الإسناد بين المبتدأ والخبر: وذلك مثل قولنا: " رجل عدل " ، و" ماء غور"، وقد سماه الزمخشري حينما وقف عند الآية : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاء مَّعِينٍ)[الملك 30] بالوصف بالمصدر(114). وقد لاحظ ابن جني غرض المبالغة في الوصف بالمصدر وذلك حين عرض لقوله تعالى : (إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)[الملك 30] فقال : (فإنما ساغ ذلك لأنه أراد المبالغة) (115).

كما وقف عند قوله تعالى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى)[البقرة 189] ويقول بأن الأصل : (ولكن ذا البر من اتقى أو لكن البر بر من اتقى) فأسند " اتقى" إلى " البر" إسنادا مجازيا لإفادة المبالغة(116).

ولعل هذه الأنواع التي ذكرناها، فوق ما نص عليه الخطيب القزويني ، تؤكد أن تعريف عبد القاهر الذي اعتمد عليه الزمخشري كان أرحب مجالا لاستيعاب كثير من العلاقات والملابسات التي يضيق عنها تعريف الخطيب ، ويؤكد اتساع هذا النوع من العدول في الإسناد ـ المجاز العقلي ـ لهذه الصور التي ذكرناها قول التفتازاني : (إن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها) (117).

مزايا العدول في الإسناد في القرآن:

نوه عبد القاهر ببلاغة هذا النوع من العدول في حديثه عن المجاز الحكمي (العقلي) ، مشيرا إلى حسن موقعه ، وأهميته في اتساع فنون القول ، وواصفا له بأنه (كنز من كنوز البلاغة) (118).

وهذا ما وضح لنا من خلال صفحات هذا البحث وهو أن أي عدول في الإسناد ، وأية علاقة من علاقات المجاز العقلي فيها سبب يتصل بالبلاغة ، ومع ذلك نجد أن للدكتور بدوى طبانة رأيا آخر حين يقول : (ليت لهذا البحث شيئا من الأثر في صناعة الأدب أو في النقد... وهذا البحث أولى به أن يضم إلى مباحث علم الكلام) (119).

ولا نشك أن في هذا الحكم شيئا من الإجحاف لا سيما بعد أن رأينا نماذج مختلفة لألوان من الجمال البلاغي لهذا الضرب من المجاز. وقد يكون العذر للكاتب في هذا الحكم أنه قد نظر إلى هذا الباب من خلال كتابات المتأخرين من أصحاب الشروح الذين أفرطوا في التقسيمات والتفريعات والاحترازات ؛ مما نأى بالبلاغة عن الذوق الفطري ، والإحساس الفني عند سابقيهم ، وبالأخص عبد القاهر الجرجاني الذي حكم على هذا المجاز - كما ذكرنا - بأنه كنز من كنوز البلاغة.

وهذا الحكم من عبد القاهر لم يأت اعتباطا ، بل للأسباب التي ذُكرت ولغيرها مما لم ندرك من ألوان الجمال، لأن إبراز مظاهر الحسن في هذا اللون من المجاز أو غيره كثيرا ما ينأى على التعليل المستقصى والتوضيح الأمثل ، وهناك مواضع تكمن فيها أسباب الجمال في العبارة يحس الإنسان بما فيها من الحسن ، ويؤخذ به ولا يستطيع مع ذلك بيانه، ولعله من هنا جاء حكم عبد القاهر على الإسناد المجازي بأنه: (يدق ويلطف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها ، والنادرة تأنق لها) (120) .

وقد زعم كذلك الدكتور أحمد بدوي : أن كثيرا ممن تعرضوا لدراسة المجاز - بعامة - في القرآن الكريم (قد مضوا يلتمسون أمثلته ، يبوّبونه ويذكرون أقساما كثيرة له ، حتى بلغوا من ذلك حد التفاهة ، ومخالفة الذوق اللغوي) (121) .

ويصح هذا القول ، وقول من سبقه إن كان مأخذهما بسبب النحو إلى التقسيم والتفريع الذي يضطر صاحبه إلى تكلف الأمثلة ، وكذلك إن كان هذا الزعم جاريا على بعض النماذج التي جاء بها المؤلفون في مجاز القرآن بمعناه

الاصطلاحي على سبيل المثال لا الحصر والاستقصاء ، والمثال قد يتكلف صاحبه ، لإثبات صحة ما يرى ، فيأتي به مقحما ، لكنه لا يشكل حكما عاما ، ولعل فيما عرضنا من نماذج هذا العدول وأسرار بلاغته ما يدل على بطلان هذا الزعم ، ويوضح بجلاء موافقة القرآن لسنن العرب في كلامها ، مع تفوقه عليهم في الإفادة من هذا السنن لخدمة المعنى . وأداء الكلام بفنية عالية ، تكسبه جمالا وتأثيرا .

الخاتمة

وبعد يمكن القول بأن هذا الضرب من العدول في الإسناد يجرى بكثرة في القرآن الكريم الذي لم يأت منفصلا عن أساليب العرب المألوفة ، وطرائق كلامهم، فلذا كان التعبير به في القرآن حسنا مألوفا.

للعدول في الإسناد (المجاز العقلي) صوره مشهورة تدور في الكتب اعتمادا على تعريف الخطيب للإسناد المجازي وهي : الإسناد إلى السبب ، الإسناد إلى الزمان ، والإسناد إلى المكان ، الإسناد إلى المفعول ، الإسناد إلى الفاعل ، الإسناد إلى المصدر ، وكل هذه الصور وجدت في القرآن .

وإلى جانب هذه الصور هناك صور إضافية يمكن استخلاصها من تطبيقات الزمخشري ، الذي اعتمد على فهم عبد القاهر القائم على أن الإسناد في هذا المجاز يُكتفى فيه بنوع من الملابسة ؛ ليصح الإسناد، وذلك يشمل كثيرا من الصور مثل : إسناد الفعل إلى الجنس كله وهو لبعضه ، إسناد الفعل إلى الجارحة التي هي آلته ، إسناد الفعل إلى ما له مزيد اختصاص وقربى بالفاعل الحقيقي ... الخ من الصور التي وقفنا عندها من خلال صفحات هذا البحث مع ذكر أمثلتها القرآنية وأسرارها البيانية .

لهذ النوع من العدول مزايا بلاغية بينة ، هي التي دفعت عبد القاهر للحكم عليه بأنه كنز من كنوز البلاغة ، وقد وضح لنا من تلك المزايا ما يؤكد القيمة البلاغية لهذا اللون ، خلافا لبعض من رأى عدم أهميته ، ومخالفته للذوق ، ومن أهم مزاياه في الآيات القرآنية التي وقفنا عندها : بيان الأهمية ، الإيجاز ، المبالغة ، التوكيد ، التخييل ، إضفاء صفة الفاعلية على الأشياء ، التركيز على الحدث ، تصوير تلقائية الأحداث أو حتميتها ، وتحقيق مقصد خاص كالمدح والذم ...الخ .

الهوامش

([1]) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج4 ص 247 ، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م.

([2]) الخليل بن أحمد ، العين : تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، مادة (عدل). ج 2 ص 38 وما بعدها ، دار ومكتبة الهلال (د . ت).

([3]) ابن منظور ، لسان العرب : مادة (عدل). ج11 ص430، ط الأولى ، دار صادر ، بيروت ، (د . ت).

([4]) تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ص 347 ، ط الأولى ، عالم الكتب 1993م.

([5]) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج 1 ص212 ، دار الجيل

بيروت ، (د . ت).

([6]) انظر مثلا : عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ص: 66 ، ط 2 مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1989م .

(7) أبو عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، تحقيق د. فؤاد سزكين ج 1ص 8- 16 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د . ت).

([8]) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ص 20-21. ، دار التراث القاهرة ، ط2 1973م .

([9]) ابن جني الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ج 2 ص 360-441. ، عالم الكتب - بيروت ، (د . ت).

([10]) المصدر نفسه : ج2 ص 447 .

([11]) ابن فارس ، الصاحبي، ص 12. ط المكتبة السلفية ، القاهرة 1910 م .

([12]) الصاحبي ص 3 .

(13) دلائل الإعجاز ص 430 .

(14) عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة ، تحقيق محمود محمد شاكر ص 395 ، مطبعة المدني ، (د . ت).

(15) مصطفى السعدني، العدول أسلوب تراثي في نقد الشّعر ، ص17، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،.1990م .

(16) أحمد محمد ويس، الانزياح في التراث النقدي والبلاغي ، ص37 وما بعدها. اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.(د . ت).

(17) حسن طبل: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية ، ص11.، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1418هـ/1998م

(18) البلاغة والأسلوبية ، محمد عبد المطلب ، ص 198 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984م .

([19]) القزويني ، الإيضاح ج 1 ص97 ، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط 5 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1983م.

([20]) كاسم الفعل واسم المفعول والمصدر ... الخ .

([21]) الإيضاح ج1 ص 98.

([22]) أسرار البلاغة ص 389.

([23]) الإيضاح ج1 ص 98 وما بعدها.

([24]) الإيضاح ج1 ص 98.

(25) عبد الرحمن الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ج 2 ص 298 ، دار القلم دمشق ، ط الأولى 1996م .

(26) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ج 2 ص299 .

(27) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج11 ص 85. الطبعة الخامسة 1966م.

(28) الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل ، ج 3 ص 278 دار المعرفة ، بيروت ، (د . ت) .

(29) العز بن عبد السلام ، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ص 46 ، دار الحديث ، القاهرة .

(30) د . محمد حسين الصغير ، مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته العربية ، ص 117 ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، (د . ت).

(31) الشريف الرضي ، تلخيص البيان في مجازات القرآن ، تحقيق محمد عبد الغنى حسن ، ص 127 ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى 1955م.

(32) مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته العربية ص 113 .

(33) دلائل الإعجاز ص 294.

(34) الرماني ، النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله ، د. محمد زغلول سلام ، ص 104 ، الطبعة الثانية دار المعارف . 1968.

(35) المصدر نفسه ، ص 105.

(36) مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته العربية ص 112 .

(37) المصدر نفسه ، ص 119 .

(38) الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، ج12 ص 36 ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د . ت) .

(39) في ظلال القرآن ج 12 ص 54.

(40) الكشاف ج4 ص 168.

(41) القرطبي ، جامع الأحكام ، ج 19 ص 164. دار الكتب، 1950م.

(42) أحمد أحمد بدوي ، من بلاغة القرآن ، ص 171 . نهضة مصر 2005 م

(43) مجاز القرآن ج 2 ص 96.

(44) في ظلال القرآن ج 24 ص 91.

(45) الكشاف ج 2 ص 297.

(46) روح المعاني ج13 ص 204.

(47) في ظلال القرآن ج 13 ص 147.

(48) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، ج 1 ص 200 .

(49) الإيضاح ج1 ص 98.

(50) ابن حيان ، البحر المحيط ، ج7 ص 126. مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، (د . ت).

(51) الإشارة إلى الإيجاز ص 62 - 63.

(52) الكشاف ج1 ص 52.

(53) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج1 ص 170. الطبعة الثانية ، الحلبي ، 1954م.

(54) مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته العربية ص 119

(55) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، ج 1 ص44 - 45

(56) الكشاف ج2 ص 167.

(57) دلائل الإعجاز ص 102.

(58) سيد قطب ، التصوير الفني في القرآن ص 33 ، دار الشروق ، ط 13 ، 1993م.

(59) الكشاف ج2 ص 281.

(60) بنت الشاطىء، التفسير البياني ، ج 1 ص 85 ، دار المعارف، القاهرة (د . ت).

(61) الفراء ، معاني القرآن ج2 ص 15 . تحقيق محمد على النجار، الطبعة الأولى ، الدار المصرية (د . ت) .

(62) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ج 1 ص 59 ، دار الفكر، 1347هـ.

(63) محمد محمد أبو موسى ، خصائص التراكيب - دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، ص 107 ، الطبعة السابعة ، مكتبة وهبة (د . ت).

(64) جامع الأحكام ج9 ص 40.

(65) أسرار البلاغة ص 387.

(66) تلخيص البيان ص 344.

(67) التفسير البياني ، ج1 ص 131 .

(68) المصدر نفسه ج1 ص81 .

(69) جامع البيان ج29 ص 61.

(70) المصدر نفسه ج30 ص 143.

(71) تلخيص البيان ص 363 - 364.

(72) الإيضاح ج1 ص 98.

(73) ابن عطية ، المحرر الوجيز ج9 ص 469. تحقيق السيد عبد العال السيد إبراهيم ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قطر 1984 - 1991.

(74) روح المعاني ج 16 ص 112.

(75) خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني ص 107 .

(76) روح المعاني ج 29 ص 68.

(77) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ج 2 ص300-301

(78) الكشاف ج2 ص 363.

(79) في ظلال القرآن ج 5 ص 40.

(80) المحرر الوجيز ج 12 ص 29.

(81) روح المعاني ج30 ص 53.

(82) الإيضاح ج1 ص 98.

(83) الإشارة إلى الإيجاز ص 63.

(84) الكشاف ج1 ص 74.

(85) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 1 ص 535 . الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، 1420هـ/2000م.

(86) إرشاد العقل ج1 ص 135.

(87) الكشاف ج2 ص 293.

(88) روح المعاني ج 13 ص 184.

(89) أسرار البلاغة ص 385.

(90) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص 447. طبعة دار الفكر (د . ت) .

(91) الكشاف ج3 ص 133.

(92) ويسمى في التفاسير قدار.

(93) الكشاف ج 2 ص 72 .

(94) في ظلال القرآن ج 19 ص 107.

(95) ويسمى السامري.

(96) الكشاف ج2 ص 93.

(97) يقال هو أبي بن خلف .

(98) البحر المحيط ج6 ص 206.

(99) الكشاف ج1 ص 171.

(100) الكشاف ج 2 ص 316.

(101) المصدر نفسه ج1 ص 100.

(102) ابن يعقوب المغربي مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) ، تحقيق فرج الله زكى، ج 1ص 2 الطبعة الثانية ، مطبعة السعادة بمصر، 1343هـ.

(103) التفتازاني ، المطول على التلخيص ص 59. منشورات مكتبة الداوري ، قم ، إيران ، (د . ت) .

(104) الكشاف ج3 ص 261.

(105) تلخيص البيان ص 267.

(106) الكشاف ج1 ص 267.

(107) روح المعاني ج5 ص 26.

(108) مواهب الفتاح ضمن الشروح ج1، ص240.

(109) المطول على التلخيص ص 59.

(110) الكشاف ج3 ص 123.

(111) شروح التلخيص ج1 ص240.

(112) الكشاف ج2 ص 18.

(113) التحرير والتنوير ج 11 ص 8

(114) الكشاف ج4 ص 125.

(115) الخصائص ج3 ص 189.

(116) الكشاف ج1 ص 117.

(117) المطول ص 59.

(118) دلائل الإعجاز ص 295.

(119) بدوى طبانة ، البيان العربي ص 269 - 270. الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى 1956.

(120) دلائل الإعجاز ص 295.

(121) من بلاغة القرآن ، ص 171 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- د . أحمد أحمد بدوي ، من بلاغة القرآن ، نهضة مصر 2005 م
- د . أحمد محمد ويس ، الانزياح في التراث النقدي والبلاغي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.(د . ت).
- الألوسي (محمود بن عبد الله الحسيني) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د . ت) .

- د . بدوى أحمد طبانة ، البيان العربي ، الأنجلوالمصرية ، الطبعة الأولى 1956.
- التفتازاني (سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله) ، المطول على التلخيص ، منشورات مكتبة الداوري ، قم ، إيران ، (د . ت)
- د . تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ط الأولى ، عالم الكتب 1993م.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب - بيروت ، (د . ت).
- د . حسن طبل ، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1418هـ/1998م
- ابن حيان (محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان) البحر المحيط ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، (د . ت).
- الخليل بن أحمد ، العين : تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال (د . ت).
- الرماني ، (علي بن عيسى) النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ، تحقيق محمد خلف الله ، د. محمد زغلول سلام ، الطبعة الثانية دار المعارف . 1968.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) الكشاف عن حقائق التنزيل ، دار المعرفة ، بيروت ، (د . ت) .
- أبو السعود (محمد بن محمد بن مصطفى العمادي) ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، دار الفكر، 1347هـ.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ـ بيروت ، (د . ت).
- سيد قطب ، التصوير الفني في القرآن ، دار الشروق، الطبعة 13، 1993م.

  في ظلال القرآن ، الطبعة الخامسة 1966م.
- الشريف الرضي (أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى) ، تلخيص البيان في مجازات القرآن ، تحقيق محمد عبد الغنى حسن ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى 1955م.

- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبعة الثانية ، الحلبي ، 1954م.
- د . عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) ، التفسير البياني ، دار المعارف ، القاهرة (د . ت).
- ابن عاشور (محمد الطاهر بن عاشور) ، التحرير والتنوير ، الطبعة الأولى ، 1420هـ/2000م مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت .
- عبد الرحمن الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى 1996م .
- عبد القاهر الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن) ، أسرار البلاغة ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، (د . ت).

  دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية 1989م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- أبو عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، تحقيق د. فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د . ت).
- العز بن عبد السلام (أبو محمد عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام)، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ، دار الحديث ، القاهرة .
- ابن عطية (عبد الحق بن غالب بن عطية المحا ربى)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق السيد عبد العال السيد إبراهيم ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قطر 1984 - 1991.
- ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا) ، الصاحبي في فقه اللغة ، طبعة المكتبة السلفية ، القاهرة 1910 م .

  معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م.
- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله) ، معاني القرآن ، تحقيق محمد على النجار، الطبعة الأولى ، الدار المصرية (د . ت) .

- ابن قتيبة ، (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى) تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث القاهرة ، الطبعة الثانية 1973م .
- القرطبي ، (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر) جامع الأحكام ، دار الكتب، 1950م.
- القزويني ، (جلال الدين أبو المعالى محمد بن عبد الرحمن) الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الخامسة 1983. دار الكتاب اللبناني، بيروت .
- د . محمد حسين الصغير ، مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته العربية ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، (د . ت).
- د . محمد عبد المطلب ، البلاغة والأسلوبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984م .
- د . محمد محمد أبو موسى ، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ، دار الفكر ، (د . ت).

  خصائص التراكيب - دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، الطبعة السابعة ، مكتبة وهبة (د . ت).
- د . مصطفى السعدني ، العدول أسلوب تراثي في نقد الشّعر، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1990م .
- ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم) ، لسان العرب ، الطبعة الأولى ، دار صادر، بيروت ، (د . ت).
- ابن يعقوب المغربي (أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب) ، مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) ، تحقيق فرج الله زكى ، الطبعة الثانية ، مطبعة السعادة بمصر، 1343هـ.